التحليل المكاني لمشكلة الفقر في العراق
أبعاده، أسبابه، مشكلاته

د. نشوان محمود جاسم الزيدي
وزارة التربية – المديرية العامة لتربية نينوى

م.م. حسين علي عران الجبوري
جامعة الموصل – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم الجغرافية

تاريخ الاستلام ٢٠١٩/٥/٢٦
تاريخ القبول ٢٠١٩/٦/٢٠

الملخص

يواجه العالم مشكلات عديدة مثل :الفقر والجوع، والبطالة ، وسوء التغذية منذ سنوات عديدة وأطلقت حملات كثيرة للتخلص من تلك المشاكل ، وعندما عقد المؤتمر العلمي الأول للأغذية عام ١٩٦٣ أعلن فيه بان استمرار الفقر أمر لا يمكن قبوله من الناحية الأخلاقية والاجتماعية ويتعارض مع كرامة الإنسان كما انه يهدد الأمن الاجتماعي على المستوى العالمي. وتعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بفقدان الموارد أو الحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر، و يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرية حول أبعاد مشكلة الفقر الحضري الاجتماعية على المجتمع العراقي، في محاولة لوضع صورة مبسطة حول موضوع الفقر الحضري والمشكلات التي يسببها في المدن العراقية وانعكاساتها على المجتمع .

المقدمة

تعد ظاهرة الفقر واحدة من المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ اقدم العصور اذ ارتبطت مشكلة الفقر بفقدان الموارد او بالحروب التي تؤدي الى الاستعباد والقهر .

ان النظرية الاقتصادية الحديثة ركزت في جانب مهم منها قضية توزيع عوائد الانتاج من وجهة نظر الكفاءة في التوزيع واثارها في هيكل الانتاج وفي عملية تخصيص الموارد. و تكاد تتفق معظم التحليلات حول الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في العراق على ان ظاهرة الفقر الحضري تعتبر واحدة من المعضلات التي تواجه المجتمع العراقي الذي تتردى أوضاعه يوما بعد يوم بسبب وصول أنماط التنمية إلى طريق مسدود.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث أن في العراق فقر متعدد المستويات والمشكلات والمظاهر يعكس نوعا من التراتبيات الطبقية والجغرافية وهي ليس وليدة اليوم بل هو مشكلة تعيد إنتاج ذاتها مصحوبة بوعود سياسية خداعة في تطوير نمط معيشة السكان خصوصا داخل المدن.

أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من كون العراق من الدول التي تضم نسب كبيرة من فقراء الحضر نتيجة عدم الاستقرار السياسي للحكومات والتي أثرت على المستوى الاقتصادي داخل المجتمع العراقي، ويعتبر موضوع الفقر الحضري أكثر أهمية من الفقر الريفي بسب الآثار السلبية التي تلقي ظلالها على متطلبات المعيشة داخل المدن وانتشار الجريمة والإرهاب والبطالة والغلاء والحرمان من التعليم والرعاية الصحية والغذاء والأمية والسكن.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة نظرية حول الأبعاد والاسباب والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمشكلة الفقر الحضري على المجتمع العراقي، في محاولة لوضع صورة مبسطة حول موضوع الفقر الحضري والمشكلات التي يسببها في المدن العراقية وانعكاساتها على المجتمع.

الفرضية العلمية

بما أن الفرضية تقدم حلا لمشكلة البحث وان المشكلة والفرضية تقودان عملية البحث فان البحث ينطلق من فرضية علمية مفادها ((يواجه العراق العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن مشكلة الفقر الحضري)) .

منهج البحث

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي اذ اعتمد في التحليل على البيانات المنشورة في الدوريات العراقية الصادرة عن وزارات البيئة والتخطيط بغية تحليل مؤشرات الفقر الحضري وتحليلها التي تحدد الأبعاد والأسباب والمشكلات الناجمة عن الفقر الحضري على الفرد والأسرة.

هيكلية البحث

من اجل الوصول إلى هدف البحث والتحقق من فرضيته قسم البحث إلى ستة مسارات.

أولا : مفهوم الفقر الحضري.

ثانيا: الفقر والفقراء في العراق.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للفقر الحضري في العراق.

رابعا : أبعاد الفقر الحضري في العراق.

خامسا: أسباب الفقر الحضري في العراق.

سادسا: مشكلات الفقر الحضري في العراق.

وختم البحث بالاستنتاجات.

أولا – مفهوم الفقر الحضري

على الرغم من أن الفقر كان سببا أو دافعا للعديد من الثورات الاجتماعية والتغيرات الكبرى والاضطرابات السياسية، إلا انه كان مصدر الإلهام للفكر الإنساني وللفلاسفة والمصلحين الاجتماعيين، وعلى الرغم من ذلك فانه لا يوجد لحد ألان تعريف علمي دقيق لمفهوم الفقر، ويمكن إدراك ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي نشرت حول هذه الظاهرة [١]. وتأسيسا على ما سبق فانه يسود جدل كبير بين الدارسين والمهتمين بان مفهوم الفقر وتحديده واستخدامه يتم بناءً على خلفيات فكرية وأيدلوجية ولذلك فانه لم يشهد الإجماع حوله لاستخداماته المختلفة في سياقات متباينة وتحديد نطاقه بكيفيات مختلفة، وعليه فانه يبقى مفهوما نسبيا يجب التعامل مع هذا المنظور لهذا فإننا نرى تنوعا كبيرا في تحديد ظاهرة الفقر يحصرها في عدة مؤشرات وتارة يغلب عليها الطابع الكمي وتارة أخرى يغلب عليها الطابع الكيفي، ألا أن جميع الرؤى تجمع حول مفهوم (العجز) في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد [٢]. كذلك فانه مفهوم يتداخل مع مفاهيم الحرمان واللامساواة والاستعباد والتهميش والبطالة والفئات الهشة والفئات الضعيفة والعوز، لذلك كان التاريخ مطبوعا دائما بعلاقات الصراع بين من يملك وبين من لا يملك[٣]. أن الجزء المشترك الذي يجمع بين جميع التعريفات لمفهوم الفقر يدور حول مفهوم (الحرمان النسبي) لفئة معينة من فئات المجتمع وحتى في تعريفات البنك الدولي الذي عرفه بأنه ((عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة)) أي انه يعتمد على مفهوم الحد الأدنى ومستوى المعيشة[٤]. وعموما يمكن القول بان الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمعيشة والذي يتطلب بذل المزيد من الجهود لتحقيقه.

ويعرف الفقر الحضري بأنه إحدى الأزمات التي تعانيها المدن، بخاصة فيما يتعلق بسكانها من ذوي الدخل المحدود، ويرتبط به الحرمان من فرص العمل المستقرة ومن فرص الإعداد والتأهيل التعليمي والمعرفي والصحي. كما يعرف بأنه حالة من الحرمان الذي تتجلى مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والتعليمية والوضع السكني والحرمان من السلع الضرورية وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والأزمات[٥].

ثانيا – الفقر والفقراء في العراق

يمثل المسح الاجتماعي والاقتصادي في العراق جهدا علميا منظما لتوفير قاعدة بيانات يمكن من خلالها الإجابة عن الأسئلة المطروحة حول الفقر وغيرها مما له صلة مباشرة بالفقراء في العراق، حيث أن العراق ليس بلدا فقيرا لا من حيث موارده الطبيعية، ولا من حيث تاريخه ، فهو من البلدان ذات الدخل المتوسط والذي تراجع مستوى المعيشة فيه على مدى الخمس

والعشرون سنة الماضية إذ تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي بين عامي ١٩٨٠ –٢٠٠٦ بنحو الثلث[٦]. وأن متوسط إنفاق الأسرة في العراق بلغ ٩٠٧ الاف دينار شهريا بالأسعار المدفوعة، كذلك تبين أن نمط إنفاق الأسرة قد تغير حيث شكلت نسبة الإنفاق على الغذاء ٣٦% وارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة السكن والوقود والطاقة إلى ٢٩%[٧]. ينظر الجدول(١) متوسط إنفاق الفرد (الفقراء) بحسب البيئة والمحافظة. إذ بلغ متوسط إنفاق الفرد للفقراء ٩٤ ألف دينار شهريا وسجل المتوسط انخفاضا أكثر للفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية ٨٩ ألف دينار شهريا في حين يصل متوسط إنفاق الفرد للفقراء في المناطق الحضرية إلى ٩٧،٩ الف دينار شهريا.

الجدول (١)

متوسط إنفاق الفرد (الفقراء) بحسب البيئة والمحافظة ألف دينار / شهريا* ٢٠١٧

المحافظة	الفقراء(الحضر)	الفقراء(الريف)	العراق
المثنى	٩٧	٨٦,١	١٤٦,١
القادسية	٩٠,٣	٨١,٢	١٥٢,٤
ميسان	٨٤,٤	٧٨,٩	١٤٠,٢
ذي قار	٩٢,٣	٨٣,٩	١٦٦,٣
نينوى	٩١,٤	٩١,١	١٧٤,٩
واسط	٩٥,٦	٨٧,٣	٢١٣,١
ديالى	١٠٣,٣	٩٦,٤	٢١٨,٧
صلاح الدين	١٠٣,٦	٩٥,٩	٢٣٤,٤
الانبار	١١١	٩٧,٩	٢١٥
البصرة	١٠٢,٢	٨٩,٤	٢١٥,١
بابل	٩٤,١	٩٩,٥	٢٣٢,٥
كربلاء	١٠٥,٢	٩٨,٤	٢١٨,١
بغداد	١٠٢,٢	٩٤,٦	٢٤٧,٤
النجف	٨٩,٩	٨٧,٨	٢٥٥
كركوك	١٥٣,٩	٩٥,٧	٢٨٨,٢
دهوك	١١٦,٢	١٢٥,٢	٣٨٤,٢
اربيل	١٣٢,٥	١٢٧	٤٥٦,٩
السليمانية	١١١,٦	١٠٤,٤	٤٦٢,٨
المجموع	٩٧,٩	٨٩,٨	٢٤٧,٤

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠١٧.

ويمكن القول إن الفقر في العراق ذو اثر تراكمي، بسبب ظروف الاحتلال الأمريكي وما تبعه من أحداث ومتغيرات أدت إلى تفاقم الصراع والعنف، ومن المعروف بان العراق ومؤسساته مترهلة وتشيع البطالة، وهي صفات مصدرها إن متخذي القرار كانوا يطمحون لكسب تأييد الشارع السياسي ، فيتخذون من فرص التوظيف المتاحة لهم أداة لكسب التأييد دون اعتبار لمردودات ذلك على مسيرة البلد الاقتصادية والتنموية، كما أن نظم التعليم لا تهيئ المخرجات إلا لسوق العمل الحكومي الذي يقبل عليه المواطنون باختلاف مستوياتهم التعليمية للحصول على مرتب دائم وضمان مستقبلي دون جهد منتج يتناسب ومستوى متطلبات الوظيفة او الدخل المتحصل منها، كما أن ضعف سوق العمل غير الحكومي جعل المواطنين يتشبثون بفرص العمل الحكومية وعلى ذلك من اين يحصل الفقراء على مصادر دخلهم ؟ ينظر الجدول (٢) مصادر دخل الفقراء وغير الفقراء.

الجدول(٢)

مصادر دخل الفقراء وغير الفقراء ١٠٠٠دينار – فرد \ شهر وأنواع العمل في العراق*

اولا: المصادر	الفقراء	غير الفقراء	العراق
التشغيل	٦٠	٩٩	٩٠
الملكية	١٠	٢٩	٢٥
التحويلات	١٩	٢٤	٢٣
جميع المصادر	٨٩	١٥٣	١٣٨
ثانيا : أنواع العمل	**الفقراء**	**غير الفقراء**	**الكل**
المشتغلون لحسابهم الخاص في الزراعة	٢٩	١١	١٥
المشتغلون لحسابهم الخاص في غير الزراعة	١٧	٢٤	٢٣
المشتغلون في الزراعة	٢	٤	٣
المشتغلون في الخدمات	٤٢	٥٦	٥٣
المشتغلون في الصناعات التحويلية	٨	٦	٧
ثالثا: العمل %	**الفقراء**	**غير الفقراء**	**خارج قوة العمل**
مشتغلون	٣٧	٣٨	٥٦

* اللجنة العليا للتخفيف من الفقر في العراق ، البنك الدولي ، تحليل الفقر في العراق ج١ ، ٢٠١٠ ص ٥٠.

يتبين من الجدول (٢) إن دخل غير الفقراء يقترب من المعدل العام في العراق في حين يبتعد دخل الفقراء بـ٣٠ ألف دينار فيما يتعلق بفئة التشغيل، أما دخل الفقراء من الملكية فانه يقل عن المعدل الوطني بـ ١٥ ألف دينار عراقي يزيد دخل غير الفقراء عن المعدل العام بحوالي ٤ ألاف دينار، وفي التحويلات يتجاوز دخل غير الفقراء المعدل العام فيما ينخفض دخل الفقراء بما يقارب ٤ ألاف دينار، ويبتعد عن المعدل العام بحوالي ٤٩ ألف دينار شهريا، أما بالنسبة لأنواع العمل فان نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص في الزراعة من الفقراء تبلغ ٢٩% وتزيد عن المعدل بـ ١٤ درجة نسبية في حين لا يزيد الفارق بين غير الفقراء والمعدل عن ٤ درجات نسبية . وان الأجور والرواتب والمزايا النقدية تشكل ٣٧،٩% من دخل الفئة الأفقر، أما الأجور والمزايا العينية فتشكل ٠,٤% وبالمقابل فان متوسط الأجور والرواتب النقدية بلغ ٨٧,٩ % فيما تبلغ مساهمة الأجور والمزايا العينية ٣,١%.

ثالثا – التوزيع الجغرافي للفقر الحضري في العراق

يصنف ٦،٤ مليون نسمة من مجموع سكان العراق البالغ عددهم ٣٤ مليون نسمة ضمن فئة الفقراء وان أكثر من نصف عدد السكان الفقراء ٣،٣ مليون نسمة يعيشون في المناطق الريفية في حين ٣،١ مليون نسمة يعيشون في المناطق الحضرية[٨].

ويعد التوزيع الجغرافي للفقر من الأهمية بمكان، إذ إن الفقر داخل العراق موزع بشكل غير متساوي من الناحية الجغرافية إذ هناك ظاهرة بارزة للفقر في العراق تتمثل بالفرق الكبير بين المحافظات ويلحظ من الجدول (٣) هناك اختلاف واضح فيما بين محافظات إقليم كردستان وبقية المحافظات الأخرى، تضم المحافظات الشمالية الثلاث اقل معدلات الفقر في العراق، ويرجع ذلك إلى اثر العامل السياسي بعد الاستقلال الإداري عام ١٩٩١ فضلا عن أهمية الموقع الجغرافي للمحافظات الشمالية على ملتقى الطرق بين تركيا وإيران وسوريا التي أدت إلى حركة تجارية نشطة وتحسن الوضع الاقتصادي مقارنة مع المحافظات الأخرى ما ترك أثره بشكل واضح على المستوى المعيشي في المحافظات الشمالية.

ومن الجدير بالذكر إن الفقر قد ارتفع معدل الفقر الحضري في محافظة نينوى إلى ٢٧،٧% وفي محافظة ميسان إلى ٢٧،٨% وفي القادسية إلى ٣٨،٢% وذي قار ٣٢% والمثنى إلى ٢٩،١% وهي المحافظات التي ارتفع فيها معدل الفقر مقارنة ببقية المحافظات الأخرى. وتعد فجوة الفقر في العراق منخفضة ٤،١% ، ترتفع فجوة الفقر لسكان الريف إلى ٧،٦% ، تصل فجوة الفقر لسكان الحضر إلى ٢،٥% وهذا يعني نسبيا ان سكان الريف هم أكثر فقرا بينما تصل شدة الفقر في المناطق الحضرية مقاسة بمربع دليل فجوة الفقر إلى ٠،٧% وبذلك تعد شدة الفقر ذات أهمية عملية لصناع السياسة لأنها تجعل من الفقر الشديد منظورا.

الجدول (٣)

التوزيع الجغرافي لمؤشرات الفقر الحضري في العراق عام ٢٠١٢*

المحافظة	نسبة الفقر الحضري %	فجوة الفقر الحضري %	شدة الفقر الحضري %	مؤشر جيني لتوزيع الدخل %
المثنى	٢٩,١	٦,٦	٢,٣	٢٦,٦
القادسية	٣٨,٢	٨,٧	٣,٢	٢٦,٢
ميسان	٢٧,٨	٥,٢	١,٥	٢٨,٧
ذي قار	٣٢	٦,٥	٢	٢٦,٣
نينوى	٢٧,٧	٦	١,٨	٢٨,٢
واسط	٢١,٣	٤,٨	١,٧	٢٨,٧
ديالى	١٠,١	١,٦	٠,٤	٢٧,٢
صلاح الدين	١٥,٢	٢,٥	٠,٦	٢٥,٧
الانبار	١١,١	١,٩	٠,٥	٢٥,٥
البصرة	٦,٤	١,٢	٠,٣	٢٦
بابل	١٣,٧	٢,٥	٠,٧	٢٣,٨
كربلاء	٩,٧	١,٨	٠,٥	٢٦,٧
بغداد	١٢,٤	١,٦	٠,٣	٢٢,٦
النجف	٦,١	١,٢	٠,٣	٢٥,٣
كركوك	١٢,٣	٢,١	٠,٥	٢٥,٣
دهوك	٤,١	٠,٧	٠,٢	٢٦,٣
اربيل	٢,٤	٠,٣	٠,١	٢٧,٧
السليمانية	١,٤	٠,٣	٠,١	٢٥,٥
المجموع	١٣,٥	٢,٥	٠,٧	٢٨,٩

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي، ٢٠١٢.

رابعا – أبعاد الفقر الحضري في العراق

اختلفت الدراسات في تحديد أبعاد الفقر في العراق وعلى الرغم من هذه الاختلافات إلا أنها تشترك في استخدام الدخل والإنفاق كمؤشر على الفقر، حيث اتخذت معظم الدراسات التنموية التي اعتمدت على منظور القدرة الإنسانية ثلاثة أبعاد لقياس قدرة الإنسان وعلاقتها بفقر الدخل وهي التعليم والصحة والعمل.

١ – الدخل

يقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعرف برمز GDP حيث إن معظم الدراسات أخذت بمؤشر الدخل لسهولة استخدامه وإمكانية مقارنته، ومن خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد يتضح بان نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٦٤٢٠ دولار عام ٢٠١٦، ينظر الجدول (٤) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق مقارنة ببعض الدول العربية، وفي العراق بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤١٧١ دولار عام ٢٠١٦ في حين كان ٣٦٣٢ دولار عام ٢٠١٠، وهذا المعدل اقل من متوسط الدول العربية.

الجدول (٤)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق مقارنة ببعض الدول العربية ٢٠١٦*

الدولة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي / دولار	مؤشر جيني لتوزيع الدخل %
العراق	٤١٧١	٣٠,٩٠
السعودية	٢٠٣٣٧	–
قطر	٥٨٣٥٠	٤١,١٠
مصر	٢٩٤١	٣٠,٨٠
الجزائر	٣٨٢٥	٣٦,١٠
المغرب	٣٠٠٤	٣٨,٨٠
اليمن	٥٥٤	٣٧,٧٠
الإمارات	٤١٥٣٠	٣٨,٣٠
لبنان	١٣٣٥٥	٣٦
متوسط الدول العربية	٦٤٢٠	–

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧، ص٢٧–٢٨٨.

الشكل (1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق وبعض الدول العربية ٢٠١٧ *

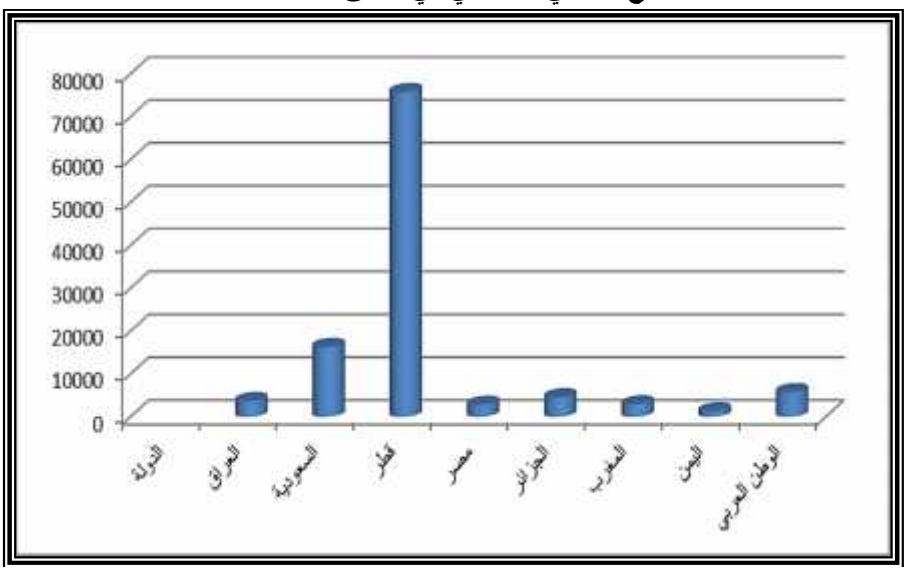

ا بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ويعد العراق من الدول التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٤١٧١ دولار للفرد الواحد وهو معدل اقل من المتوسط العربي كون العراق من الدول المتأثرة بأوضاع داخلية غير مستقرة مثل ليبيا واليمن، مازالت قطر تشغل المرتبة الأولى بمتوسط بلغ ٥٨ ألف دولار للفرد الواحد، ولما كان الفقر يقاس بدلالة الحرمان من مستلزمات المعيشة الرئيسة فان الدخل يؤدي إلى الوقوع في حالة الفقر، وتصل نسبة مساهمة الدخل في الفقر في العراق إلى ١٧،٢%[٩]. وتشير بيانات الجدول (٤) ومن خلال مؤشر جيني لتوزيع الدخل الى ان مستوى عدم المساواة في توزيع الدخل يعد مرتفعا في بعض الدول العربية بسبب الأوضاع التي تشهدها وقد بلغت قيمة المؤشر في العراق ٣٠،٩٠%.

٢ – التعليم

يعد التعليم احد العوامل المسؤولة عن دوام الفقر وكذلك معدل الإلمام بالقراءة والكتابة من المؤشرات المهمة إذ يبلغ مؤشر نسبة الإلمام بالقراءة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة ٨٥،٥% عام ٢٠١٢، ومن الجدير بالذكر هنالك مؤشرات تحدد مدى المساهمة في دليل الفقر إذ يسبب عدم التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي بنسبة ٩،١% من الفقر بينما يسبب عدم الالتحاق بالتعليم الابتدائي للذكور ٦،٢% من الفقر[١٠]. وتشير بيانات الجدول (٥) معدلات الالتحاق الصافي إلى وجود اختلال ذو علاقة بالتطور التعليمي ناجم عن وجود فجوة بين مراحل التعليم

الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في معدلات الالتحاق في التعليم، إذ ما تزال نسبة كبيرة من الأطفال في سن التعلم الابتدائي خارج المدرسة، أما التعليم الثانوي فيظهر هو الأخر فجوة كبيرة بسبب تدني معدلات الالتحاق والتي من شانها أن تخل بالعملية التعليمية.

الجدول (٥)

معدلات الالتحاق الصافي*

السنة	معدل الالتحاق ٦- ١١ سنة، الابتدائية	معدل الالتحاق ١٢- ١٤ سنة، المتوسطة	معدل الالتحاق ١٥- ١٧ سنة، الإعدادية
٢٠٠٥-٢٠٠٦	٨٥	٣٣	١٦
٢٠٠٦-٢٠٠٧	٨٥	٣٦	١٨
٢٠٠٧-٢٠٠٨	٨٧	٤٣	٢١
٢٠٠٨-٢٠٠٩	٩١	٣٦	١٧
٢٠٠٩-٢٠١٠	٩١	٣٤	١٦
٢٠١٠-٢٠١١	٩١	٣٦	١٩
٢٠١١-٢٠١٢	٩٢	٤٠	٢١

المصدر/ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣-٢٠١٧، ص٢٠٦.

ومن الجدير بالذكر إن دراسة الإنفاق على التعليم ومتابعة أهميته تعد ضرورة قصوى تكشف عقلانية التصرف بالموارد الاقتصادية المتاحة إذ لم تظهر البيانات بعد عام ٢٠٠٣ تغيرا ايجابيا فيما يخص الإنفاق على التعليم إذ لم تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي ٤% كمتوسط خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، وذلك لضرورات أمنية تعرقل المشاريع التنموية مقارنة مع نسبة الإنفاق على الداخلية والدفاع[١١]. وحسب بيانات الجدول (٦) الذي يبين الإنفاق على التعليم في العراق مقارنة ببعض الدول العربية. فان مؤشر الإنفاق على التعليم بلغ في العراق ٤،١% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة ٢٠١٥ وتعد هذه النسبة منخفضة مقارنة بدول عربية أخرى ففي المغرب ١٨،٩% والسعودية ٥،١% وتونس ٦،٢%.

الجدول (٦)

الإنفاق على التعليم في العراق مقارنة ببعض الدول العربية لعام ٢٠١٥ *

الدولة	الإنفاق على التعليم %
العراق	٤,١
السعودية	٥,١
قطر	٣,٥
مصر	٣,٨
الجزائر	٤,٣
المغرب	١٨,٩
اليمن	٤,٦
تونس	٦,٢

المصدر: جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠١٧، ص٢٩٥.

الشكل (٢)

نسبة الانفاق على التعليم في العراق وبعض الدول العربية*%٢٠١٧ *

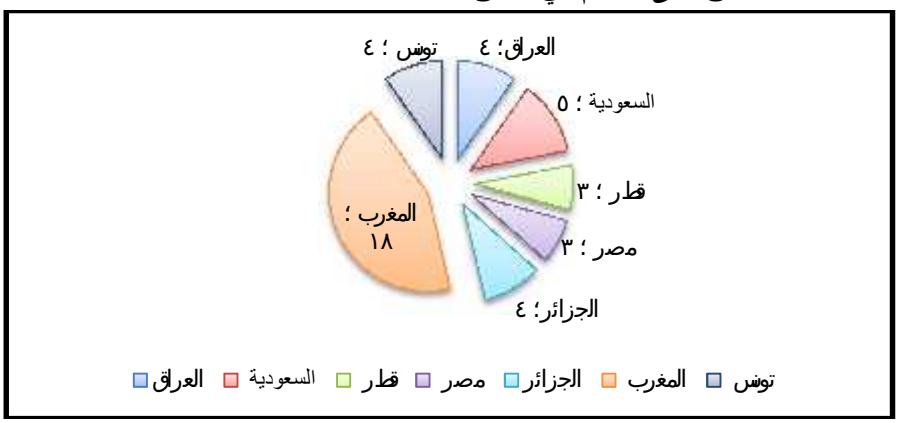

المصدر: بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

٣ – العمل

ويقاس بالقوة البشرية المساهمة في النشاط الاقتصادي وما يتبعها من نتائج على الفرد والمجتمع كما يقاس بنسبة البطالة من قوة العمل وحسب بيانات التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٧ تقدر القوة العاملة المساهمة في النشاط الاقتصادي من مجموع السكان ١٥ سنة فأكثر ٤٢،٩% في حين بلغت نسبة النساء من القوة العاملة ١٥ سنة فأكثر

١٧،٨%، أما بالنسبة لتوزيع السكان النشطين اقتصاديا على القطاعات الاقتصادية فقد بلغت نسبة القوة العاملة في الزراعة ٤،٤% والصناعة ١٥،٦% والخدمات ٧٩،٩% .وتقدر نسبة البطالة في العراق ١٦،٤% من قوة العمل في النشاط الاقتصادي وتصل نسبة البطالة بين الذكور ١٣،٧% والإناث ٢٦،٨% في حين تصل نسبة البطالة بين الشباب ١٥-٢٤ سنة الى ١٨%. وان نسب البطالة تتوزع على الفئات ذات المستوى التعليمي الأقل أي من التعليم الثانوي فاقل، كما أن البطالة المقنعة متفشية في القطاع الحكومي إلى حد أنها تتجاوز معدلات البطالة بين المواطنين، فضلا عن ازدياد نسب البطالة نتيجة النمو السكاني المتزايد في العراق بسبب فتوة التوزيع العمري والركود الاقتصادي.

خامسا- أسباب الفقر الحضري في العراق

صنفت الدراسات أسباب الفقر الحضري إلى ثلاثة أصناف وهي: عوامل طبيعية ، وعوامل داخلية (النمو السكاني وسوء توزيع الثروة) والخلل في النظام الاقتصادي العالمي، ولا تختلف أسباب الفقر الحضري عن أسباب الفقر كثيرا عامة.

١ – النمو السكاني

ينتج النمو السكاني بفعل النمو الطبيعي والهجرة ويعد سببا للفقر حينما ينمو بمعدلات تفوق النمو الاقتصادي وفي حالة المدن في العراق يحدث التضخم الحضري وينتج عنه الفقر الحضري، وتعد معدلات النمو السكاني في العراق من المعدلات العالية اذ بلغ ٣،٥% لعام ٢٠١٥ ومع هذا النمو وارتفاع مستوى المعيشة التي تقتضيها طبيعة السكن في المدن، هل ستتمكن المدن من إيجاد محركات للنمو الاقتصادي ام ستغرق في البطالة والفقر والتلوث والازدحام والجريمة في ظل الوضع الحالي المتدهور.

٢ – العامل الاقتصادي

حينما يزداد عدد سكان العراق ولا يقابل هذه الزيادة رخاءا اقتصاديا فان فرص العمل تقل وينخفض دخل الفرد او ينعدم كما تزداد معدلات البطالة إلا أن ذلك لا يعني حتمية النمو الاقتصادي للدولة سوف يقضي على الفقر، فسوء توزيع الدخل والثروات وسوء إدارة الموارد وغياب التكامل بين نظم التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل تؤدي الى تهميش فئات معينة من المجتمع[١٢].

وتعد السياسات الحكومية في العراق من أهم العوامل التي اسهمت في صنع الفقر والعمل على استمراريته بالرغم من النمو الاقتصادي الذي شهدته خلال السنين القليلة الماضية بعد عام ٢٠٠٣، فضلا عن مظاهر الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية إذ يعد الفساد المالي والإداري من العوامل المهمة التي تؤدي إلى ازدياد مظاهر الفقر الحضري في العراق.

٣ – العامل الاجتماعي

يرتبط الفقر الحضري بالإنتاجية المنخفضة التي ترجع بدورها إلى انخفاض مستوى التعليم والتدريب والصحة والى انعدام المساواة في توزيع الدخل وومن ثم تقليل فرصة الوصول الى مراكز تضمن دخولا أعلى، كما أنها تقلل من فرص زيادة الدخل مع ارتفاع مستوى المعيشة وتوضح كافة الدراسات إلى أن الفقراء هم الأقل تعليما وأكثر تعرضا لسوء التغذية وبيوتهم غير صحية ومعدلات الوفيات لديهم أعلى وإمكانية الحصول على الماء الصالح للاستخدام اقل(١٣).

وبحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية فان الطفرة النفطية في العراق قد أصابت عددا من القيم والحوافز الاجتماعية التي تسند الإبداع ونشر المعرفة ، وانتشرت بدلا منها قيم سلبية أفرغت المعرفة من مضمونها التنموي والإنساني وأفقدت التعليم قدرته على توفير الإمكانات التي تتيح للفقراء الارتقاء الاجتماعي، إذ سادت القيم الاجتماعية العليا للثراء والمال بغض النظر عن الوسائل المؤدية إليهما فحلت قيم التملك محل المعرفة والعلم، كما اسهم التهميش في قتل الرغبة في الانجاز والانتماء فسادت مشاعر اللامبالاة وتحاشي المواطنين تقديم المساعدات في إحداث التغيير المنشود في العراق(١٤).

٤ – العامل السياسي

على الرغم من إن ظاهرة الفقر هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية إلا أن السياسات المحلية والدولية ترتبط بالعامل الاقتصادي المحلي والعالمي ومن خلال العامل السياسي يفترض إن النشاطات والتفاعلات السياسية في المجتمع تتم على وفق آلية منظمة تشمل جانبين احدهما المطالب التي يقدمها الأفراد إلى الحكومة والثاني اتخاذ القرارات اللازمة كاستجابة لتلك المطالب وفق استمرارية متصلة من النشاطات والتفاعلات الحكومية والشعبية، وهذه التفاعلات تتأثر بثقافة المجتمع ونشاطه الاقتصادي وبنائه الاجتماعي(١٥). كما تعد الحروب من صنع القرارات السياسية وهذه الحروب دائما تخلف وراءها فقرا، فالحروب التي خاضها العراق مع إيران ومع دول الخليج تمت بقرارات سياسية نقلت العراق إلى دوامة وأصبحت معدلات الفقر في المدن العراقية أسرع من الريف.

سادسا – المشكلات الناجمة عن الفقر الحضري في العراق

توجد العديد من المشكلات الناجمة عن الفقر وهي متفاقمة في العراق نتيجة سياسات التهميش والإقصاء الاجتماعي من قبل الحكومات المتعاقبة على العراق والتي لم تول أهمية كبيرة للفقر والفقراء غير إن الدراسات والبحوث تظهر درجات من الارتباط والصلة الإحصائية بين الفقر وتلك المشكلات.

١ – التسول

كان المتسولون حتى سنوات قليلة ماضية من الرجال وغالبا من كبار السن إذ لا نجد إلا القليل من النساء واغلبهن كبيرات السن وتظهر عليهن أعراض المرض . إما اليوم فقد استقطب التسول أعداد كبيرة من الإناث صغيرات السن وشابات يحصن أنفسهن بالحجاب وبملابس داكنة وقد يحملن أطفالا مخدرين او معوقين وغالبا ما يمارس التسول كجماعة صغيرة يحمي بعضها بعضا ويراقبها من بعيد احد أفراد الأسرة وتمارس بعضهن سرقة من السيارات المتوقفة او أعمالا انحرافية .

وتظهر في المدن العراقية أعداد كبيرة من المتسولات من مختلف الأعمار ياتين من مناطق بعيدة وتطلق عليهن تسميات عديدة بحسب المنطقة القادمة منها مثل (الغجر والقرج) وغالبا ما يصطحبن أطفالهن معهن، وثمة أدلة على أن المتسولين من صغار السن غالبا ما يكونوا ضحايا لعصابات تنظم توزيعهم الجغرافي وأساليب عرضهم للصفات التي تجلب تعاطف الناس معهم بما في ذلك إجبارهم على أجراء عملية تشويه وبتر لبعض أعضائهم[١٦]. وان التشويه يبدو ضروريا للحصول على كمية اكبر من المال. كما أن التسول أصبح في الوقت الحاضر ظاهرة أسرية أي إن الأسرة بما في ذلك الأبوين وأطفالهما وأقاربهما يتسولون في الشوارع وموزعين بشكل منتظم بحيث يمكن للكبار حماية الصغار حين يتعرضون للمخاطر.

ويتعرض المتسولون في العراق وبخاصة من صغار السن إلى مخاطر تركهم للدراسة إضافة إلى أنهم يصبحون هدفا لتجار المخدرات ولشبكات الدعارة ولتجار الأعضاء البشرية ويتوفر في أماكنهم أشخاص يحضونهم على تعاطي المخدرات وبيعها وعلى القيام بأعمال النشل والسرقة[١٧].

٢ – عمالة الاطفال

إلى جانب ما ذكرناه عن مشكلة التسول فان أطفال الشوارع الفقراء يكونون عرضة من قبل قوى مختلفة في المجتمع ومع إن الاستغلال ليس مقتصرا على العراق بل نجد تكرار بعض صوره في مجتمعات أخرى، إذ إن العراق قد شهد حالات خطرة تداخلت مع الوضع الأمني والسياسي العام اسهمت في تعقيدات المخاطر التي تعرض إليها أطفال العراق[١٨]. حيث أشارت بعض التقارير إلى إن أطفال الأسر الفقيرة في العراق قد أصبحوا هدفا سهلا للجماعات الإرهابية، و إن هذه الجماعات لجأت إلى تجنيد أطفال دون سن الـ ١٤ سنة من العمر وان محاولاتها بدأت منذ عام ٢٠٠٦ حيث شكلت تنظيما باسم تنظيم طيور الجنة، حيث أشار احد القادة العسكريين الى اعتقال أطفال ضمن هذا التنظيم والى إن عمليات انتحارية او أعمال انتحارية قام بها هؤلاء الأطفال، هذا يذكر إلى إن تنظيم داعش الارهابي قد استغل الأطفال لصفوفه من خلال استيلائه على أراضي شاسعة من مناطق محافظات

نينوى والانبار وصلاح الدين مستغلين سوء الأوضاع بين سكان هذه المناطق مع سياسات الحكومات السابقة التي همشت وأقصت سكان هذه المناطق، والى جانب ذلك فان الجماعات تعد للأطفال برامج تثقيف وغسل أدمغة يصبح معها القتل والعنف سلوكا مبررا تارة باسم الدين وتارة باسم الانتقام ؟، حيث تعمد هذه الجماعات إلى تخدير الأطفال بخاصة عند تنفيذهم أعمال انتحارية.

٣ - الاتجار بالأطفال

تكاد هذه الظاهرة المؤسفة تتكرر في كثير من البلدان بخاصة في العراق التي كان سكانه ضحية حروب ونزاعات طائفية مقيتة والتي أدت إلى إشاعة الفقر والحرمان بينهم مما دفع الأسر ذات الأعداد الكبيرة نسبيا إلى أن تبيع احد أطفالها من اجل الحصول على مبلغ من المال يؤمن سد الاحتياجات، و إن هذه الحوادث تكررت في فترة الحصار الاقتصادي على العراق منذ عام ١٩٩١ بعد تفاقم أعمال العنف وتردي الأوضاع الاقتصادية وتعاظم تأثيرات الفقر وسرعة انتشاره.

وتشير جريدة الصباح في احد أعدادها إلى إن ضعف تطبيق القانون وعدم السيطرة على الحدود وانتشار الفساد هي عوامل تضاعف أزمة تهريب الأطفال في العراق إذ تختطف أعداد من الأطفال لا حصر لها كل سنة ويجري بيعهم في داخل العراق وخارجه [١٩]. اذ يلحظ في عدد من المدن ولاسيما بغداد إلى إعلانات متبوعة بالصور لأطفال مفقودين اغلبهم من المعوقين، وإن الأطفال المعوقين يتركهم أباءهم في الشارع او في المستشفى مع مصير مجهول[٢٠].

٤ - السكن العشوائي

يتجسد السكن العشوائي بالمناطق التي تتمثل فيها سوء الأحوال المعيشية وذلك من خلال تواجد مساكن قديمة آيلة للسقوط وتتسم بالظروف الصحية غير الملائمة والتخلف وهي مناطق تجتذب السكان الفقراء لرخص إيجاراتها، وتصل نسبة الأسر التي تعيش في سكن عشوائي من الطين او القصب إلى ٣،٤% في العراق في حين تصل النسبة إلى ٣،٥% بين الأسر الحضرية ينظر الجدول(٩٩) النسبة المئوية للأسر التي تعيش في سكن عشوائي.

الجدول(٧)

النسبة المئوية للأسر التي تعيش في سكن عشوائي ٢٠١٧ *

المحافظة	السكن العشوائي %
دهوك	٠
نينوى	٢,٠
السليمانية	٠,٣
كركوك	٢,٦
اربيل	٠,٣
ديالى	٢,٨
الانبار	٠,٧
بغداد	٤,٦
بابل	١,٩
كربلاء	٦,٣
واسط	٢,٨
صلاح الدين	٧,٨
النجف	٣,٢
القادسية	٥,٥
المثنى	١,٣
ذي قار	٠,٥
ميسان	٢٠,٦
البصرة	٨
الحضر	٣,٥
الريف	٣,١

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر، ٢٠١٧، ص٧٥.

الشكل (٤)

النسبة المئوية للذين يعيشون في سكن عشوائي في العراق٢٠١٧ *

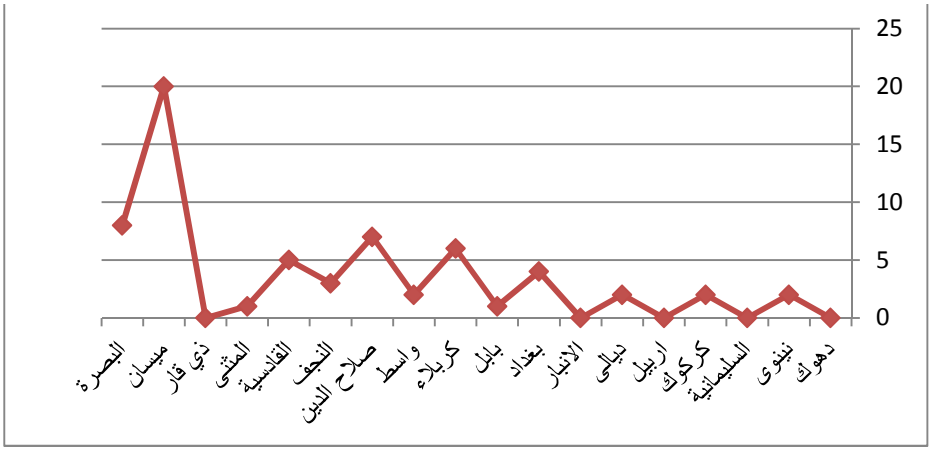

* بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

٥ – الإرهاب

تؤدي عوامل البطالة والتخلف دورا مهما في جعل المناطق الفقيرة مرتعا للإرهاب والجريمة بسبب سهولة استغلال الفقراء، ونشر معهد الاقتصاد والسلام البريطاني عام ٢٠١٧ مؤشر الإرهاب العالمي إذ لقي ٢٥٦٧٣ شخصا حتفهم في العالم وفي المقابل مازال العراق يشهد بشكل متواصل تزايدا في الاعتداءات الإرهابية ضد المدنيين إذ سجل العراق مقتل ٩٧٦٥ شخصا بعمليات إرهابية عام ٢٠١٧ وبنسبة ٣٨% من العدد الإجمالي للضحايا في العالم ووفقا لمؤشر الإرهاب العالمي يعد العراق أكثر الدول تعرضا للإرهاب إذ بلغت قيمة المؤشر ٩،٩٦ ويليه أفغانستان ونيجيريا وباكستان وسوريا واليمن[٢١].

٦ – انتشار الجريمة

أن التحولات التنموية والتحضر السريع والهجرة من الريف أدى إلى ظهور مشكلات وتناقضات بسبب عدم الاستعداد لمواكبة تلك التطورات، مما يوفر عوامل الصراع وعدم التجانس واختلال التوازن في المواقف والسلوك الذي يدفع باتجاه السلوك المنحرف، لاسيما ارتفاع معدلات الجرائم الاقتصادية التي تظهر بشكل واضح في البيئة الحضرية أكثر مما هو في البيئة الريفية، فضلا عن استمرار ارتكاب المهاجرين بعض أنماط الجرائم الريفية في البيئة الحضرية كالعدوان والثأر وغسل العار لذا ترتفع معدلات الجريمة في المناطق المتخلفة والفقيرة من المدينة بفعل تأثير ضغوط الحياة الحضرية من جهة واستمرار امتدادات القيم الريفية من جهة أخرى، وما دامت هذه المناطق تتميز بنقص التنظيم الاجتماعي فقد ارتفعت فيها المشكلات الاجتماعية كالجريمة والتخريب المتعمد والطلاق والانتحار والتسرب المدرسي وتعاطي المخدرات والباعة المتجولين والمتسولين[٢٢].

الاستنتاجات

توصل البحث لعدد من الاستنتاجات هي:

١- تعد ظاهرة الفقر واحدة من أهم المعضلات التي واجهتها المجتمعات والحكومات والنظريات الاجتماعية منذ أقدم العصور، حيث ارتبطت هذه الظاهرة بفقدان الموارد أو بالحروب التي تؤدي إلى الاستعباد والقهر.

٢- يعد العراق بلدا ليس فقيرا من حيث موارده الطبيعية والبشرية اذ يعد من البلدان ذات الدخل المتوسط والذي تراجع مستوى المعيشة فيه على مدى الخمس والعشرين سنة الماضية إذ تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي بين عامي ١٩٨٠ -٢٠٠٦ بنحو الثلث.

٣- بلغ متوسط إنفاق الأسرة في العراق نحو٩٠٧ ألف دينار شهريا بالأسعار المدفوعة، أما نصيب الفرد الشهري فقد بلغ ١٣٢٠٠٠ دينار كذلك تبين أن نمط إنفاق الأسرة قد تغير حيث شكلت نسبة الإنفاق على الغذاء ٣٦% وارتفعت نسبة الإنفاق على مجموعة السكن والوقود والطاقة إلى ٢٩%.

٤- إن دخل غير الفقراء يقترب من المعدل العام في العراق في حين يبتعد دخل الفقراء بما يقرب ٣٠ ألف دينار فيما يتعلق بفئة التشغيل، أما دخل الفقراء فانه يقل عن المعدل الوطني بحدود ١٥ ألف دينار عراقي يزيد دخل غير الفقراء عن المعدل العام بما يقرب ٤ ألاف دينار.

٥- تتركز نسبة الفقر الحضري في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق تقل بشكل كبير في إقليم كردستان والمناطق الشمالية، حيث يتضح بان محافظة القادسية هي الأعلى بين المحافظات في نسبة الفقر الحضري في العراق تليها من حيث النسبة محافظتا المثنى وميسان ونينوى، أما اقل المحافظات نسبة في الفقر فقد كانت في إقليم كردستان لكل من محافظات اربيل والسليمانية ودهوك.

٦- توجد العديد من المشكلات الناجمة عن الفقر الحضري وهي متفاقمة في العراق نتيجة سياسات التهميش والإقصاء الاجتماعي من الحكومات المتعاقبة والتي لم تول أهمية كبيرة للفقر والفقراء في العراق وما يترتب على ذلك من مشكلات كالتسول والاتجار بالأطفال والجريمة والإرهاب.

الهوامش

(١)عبد الرزاق الفارس ، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ص ١٩.

(٢)إسماعيل قيرة وآخران ، عولمة الفقر ، المجتمع الأخر مجتمع الفقر والفقراء والمحرومين ، دار الفجر للنشر والتوزيع . القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٣ . ص، ص ١٧-١٨.

(٣) كريم محمد حمزة ، مشكلة الفقر وانعكاساتها في العراق ، مطبعة بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١١ ص ١٥.

(٤) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ، القاهرة ، مصر ، مؤسسة الأهرام ١٩٩٠ ، ص ٤١.

(٥)عبد الرزاق الفارس ، مصدر سابق ، ص .ص ١٧-١٨.

(6)Gilbert .A. and Gugler.j. poverty and development urbanization in the third world 1982. p. 81.

(7) Gouldner , A. the coming crisis of western sociology Heine Mann . London , 1970 , p344.

(٨)إسماعيل قيرة وآخران ، عولمة الفقر، مصدر سابق ، ص ٩٧.

(٩) حامد عبدالله ربيع ، مقدمة في العولمة السلوكية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢، ص ١٣ .

(١٠)جامعة الدول العربية واخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، قسم الاحصاءات الاقتصادية والاجتماعية ، ٢٠١٠ ص ١٩.

(١١)اللجنة العليا للتخفيف من الفقر في العراق ، البنك الدولي ، تحليل الفقر في العراق ، ج١ النتائج الرئيسية ٢٠١٠ ص ٢٦.

(١٢)اللجنة العليا للتخفيف من الفقر في العراق ، البنك الدولي ، تحليل الفقر في العراق ، ج١ النتائج الرئيسية ٢٠١٠ ص ٢٦.

(١٣)عزيزة عبدالله النعيم ، الفقر الحضري وارتباطه بالهجرة الداخلية ، دراسة اجتماعية في بعض احياء الشعبية الداخلية في مدينة الرياض ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٦، ص ١٢٢.

(١٤)نظام بركات ، واخران ، مباديء علم السياسة ، ط٣ ، الرياض ، دار الكرمل للنشر ، ١٩٨٩، ص ١٧٩.

(١٥)الجهاز المركزي للإحصاء ، تقرير خط الفقر في العراق ، بغداد ، آذار ٢٠٠٩ ص ٢.
(١٦)جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق ، قسم إحصاءات البيئة ، كانون الأول ، بغداد ٢٠١٠، ص ١٣.
(١٧)المصدر نفسه ، ص ١٧.
(١٨)كاظم شمخي عامر ، التسول في العراق ، المركز الوطني للبحوث والدراسات ، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دراسة غير منشورة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤.
(١٩)كريم محمد حمزة ، اطفال فاقدون للأمن الانساني ، دراسة ميدانية عن اطفال الشوارع في بغداد ، بغداد ٢٠٠٧ ، ص ٤٥.
(٢٠) جريدة المشرق العراقية ، تجنيد الجماعات المسلحة للأطفال في العراق ، بغداد ، العدد ١٥٤٦ في ١٦ حزيران ،٢٠٠٩.
(٢١)جريدة الصباح العراقية ، الاتجار بأطفال الشوارع ، العدد ١٦٤٣ في ٧- نيسان ٢٠٠٩
(٢٢) المصدر نفسه .

Spatial analysis for poverty problem in Iraq

Diminsion , causes and problems

Dr. Nashwan Mahmood Jassim Al-Zaidi

assistant Teacher Hussein Ali Eran Al-Jubouri

University of Mosul - College of Education for Human Sciences - Department of Geography

Abstract

The world is facing several problems as poverty , hunger, unemploent and bad feeding for many years . many campaigns have started to get rid of those problems .ehen the first scientific confrence was held for feed in 1963 , announced that continous poverty is unacceptable matter both social and ethical sides . it contrast with human dignity and threatens social security all over the world .

Poverty phonomena is considered one of the most important problems faced by communities and gonerments and social theories for old ages this phonomena associated with missing the resources and wars which lead to depriviation and slavery, this resarch aims to a theoritical study for social civilian poverty and results on Iraqi community in an attempt to picturize civil poverty and the problems caused in iraqi cities and it is reflects on society.